

تأخر العقد **وصور** ذلك ان يصدر با لعود على العادة في ذلك فاذا انقضى
 ذكر ذلك يقول عقد بينهما باذنا ورضاها واذن ولها الشرعي فلان لا ذن
 المرئى الشرعي واذن رضاها ان يكون لها ولي سببنا الحام الغلاف
 الشاقي لغيره وضوحه وقيل ان روح النكاح لنفسه القبول الشرعي غير قول
 ولما نرد ذلك حكم سببنا فلان لا ذن لثنا في الحكم المشتمل على بقعة العقد
 المذكور واعلاه ولعلنا نأثر التعلق المتأخر من الروح المذكور واعلاه على
 المذكور ان يحال بدونه في استتمار لعصمة المدخولون حكما صحيحا شرعا
 مستوفيا لثبوتها لبطه الشرعية مع العا بالخلان و **بورخ** **المصطفى**
 في الاستتمار وهو ليستعمل على **صور** احدها استند عليه فلان انه ابتاع جميع
 الخارية المدقع فلانة و يذكر نوعا وحسبها البتة غاصحا شرعا مستتمارا
 على الاجاب والقول و يذكر الملك وانه استتمارها بعد ذلك بحضنة كاملة
 يحصل بها الاستتمار الشرعي على الوجه الشرعي وان كان ذلك بوضع
 ذن كرم او بغيره فيكون ترفيقا وذلك بحضورها وتصدق بها على ذلك
 الشقذ بن الشرعي و **بورخ** **القائمة** استهدت على فلان ان
 مولا فلان انما لما حصلت في ملك مولاها فلان المذكور و يذكر حصة الملك
 استتمرت بعد ذلك بحضنة كاملة او بغيره كامل او بوضعة على استتمار
 شرعيا على الوجه الشرعي وانما صارت بحق مولاها فلان المذكور وحالها
 من كل الموانع الشرعية ومولاها على ذلك نصت بها شرعا ولو
ان **المصون** الثالثة صارت فلانة باقرار مولاها و اقرارها ما ذن
 برة الرجم بالاستتمار الشرعي حكم حصوله بعد دخولها في ملك مولاها فلان
 المذكور و بوضع حضنة و اطلاق كاملة او بغير كامل هلاليا و بوضع الحمل و
 كذا وصارت بمنقضى ذلك حالها من الموانع الشرعية بحق مولاها المذكور
 وحصل لها وطى وانما استتمار بها ونصا د فاعل ذلك كله نصا وفاقا شرعا
المستطلة في الرضا وهو ليستعمل على **صور** من **صور** استتمار
 مطلقة لارضاع وان منها او غير المطلقة لارضاع الطفل والحمل لا لارضاع
 ولذا ربه او المصلي او المتاحم وما في معنى ذلك مما سبق ذكره في كتاب الاجارة
صور **ما** انما استتمرت مرصعة بالارضاع اشتدت على فلانة انها
 ذممت با رضاع فلان وحسب لوفه الماحض بقية مدة الرضا الشرعي
 وهو كذا وكذا من تاريخه من غير جرح بشرها صحيحا شرعا لما علمت لثبوتها
 في ذلك من الخط والمصلحة وذلك من ولها فلان وحسب رويها فلان
 والذ الطفل الصغير المذكور ورضاها بذلك قبل ذلك منها فلان والذ الشيخ

المنسوع بالرضاع المذكور وقولا شرعا و **بورخ** **وصور** لان ارضاعا وبقية
 استهدت عليها فلانة انها رضعت فلانا الارضاع الشرعي وبموجب حضنة مكمل
 من غير رضاع شرعي مع الطمانين استتمارا بالشرع ا بطل الشرعية وسنه
 دون الحولين وانما لرضعات المذكورات وصلت الى جوفه من فيه
 للوصول الشرعي وذلك من ولها فلان رضعا غاصحا شرعا حصل
 به التحريم من الرضا كما حصل كنهه و **بورخ** **وصور** ما اذا اخراج
 الامرا الى كفاه محسوبة لك تنهوه لغيره فلانة روجه فلان وفلان
 من فلان متعرفة بحضنة شرعية ولينتهلون مع ذلك ان فلان المذكور
 ان رضعت من فلانة الارضاع الشرعي وهو محسب حضنة منفذت
 وسنه يوم ذلك دون الحولين في وقت كذا او وصل اللبن منها الى جوفه
 من فيه وبحضنة وخرجه وان در اذده بحركة وسنه على العادة في مثل ذلك
 وان المرصعة المذكور حين ذلك ان كانت لونها وان ذلك صدر على
 الا ورضاع على الشرعي المصنوع في مثل ذلك على الوجه الشرعي وان المرصعة
 المذكور انما هي من الرضا فيكون ذلك وليتهلون به مستوفين لسؤال
 من حان سببها الشرعي و **بورخ** نفي بقول وكتب حسب الا ذن المذكور
 المعالي الحام في فلان فان كانت المرصعة نزع وحسب شرعا رضعة ولم يقبل
 كل منها ذلك وتسن بعد ذلك فتارة يكون دخل بها اولان نوافعا على
 ذلك وتصلها فلان كلام ووق بيدها وان كان ثم اولاد وتسن
 الاولاد لاحق بلسنهما والحال هذه وان لم يدخل بها فلا مهر وان كان قد
 دخل بها فالواجب لها عليه مهر المتكافاة والى المشهورة وان ارضاعا
 وكذبته وجب لها عليه نصت المهر قبل الدخول وتما منه بالدخول وان
 اقرت به وكذبها فلا تنج وان نوافعا الى الحام في ذلك كتب الحضرة
 ذكر نفي نظام بدينة جريا عن عقد النكاح بيلينها عند الحام لا ذن في كتابه
 هذا المحضرة ونظام عين البدينة في المحضرة بقدرها الى المتكامل لزوجين
 وتسن عليه بقدم الكرافع والمطعن لذلك والسني منه ونظام بدينة الأعداء
 عند الحام نفي بخلاف المعتزات بذلك ويقول ويطلقه ان الرضا صكدا
 كما نفي سنخ في المحضرة المذكور على الحام المستتر فيه وان من شهد
 بذلك صدق في نفي ذن ونظام البدينة فيه عند الحام **وصور**
 ما بكت حين يخلص الحكم العزير في ذلك على ظهر المحضرة واصت البنية
 الشرعية عند سببنا فلان الحام المسمى باطنه بحسب مجمعها شرخ في المحضرة
 المستطرا بطة من جريا عن عقد النكاح سوا لزوجين المسبيين باطنه ويؤ